المداخلة تندرج ضمن المحور الثاني :

الاستثمار في السياحة الداخلية

تحت عنوان

واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء الإحصائيات الوطنية

من إعداد:

د/خنفري خيضر

أستاذ محاضر قسم "أ"

دكتوراه في العلوم الاقتصادية

جامعة بومرداس " الجزائر"

0550 09 96 03

Khenfri.kheider@hotmail.fr

من إعداد:

بورنيسة مريم

أستاذة مؤقتة

طالبة دكتوراه محاسبة و تدقيق

جامعة بومرداس " الجزائر"

0780 42 22 88

ritagemeriem@yahoo.fr

الملخص:

إن موضوع هذه الورقة البحثية يهدف إلى دراسة واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر ، حيث استندنا في دراستنا على مجموعة من الإحصائيات الوطنية الصادرة عن وزارة السياحة الجزائرية إلى غاية نهاية سنة 2014، فمن خلال دراستنا استنتجنا أن واقع القطاع السياحي في الجزائر عرف عدة مشاريع تنموية استراتيجية، لاسيما خلال الفترة الأخيرة تمثلت أغلبها في مختلف الاستثمارات والمشاريع الخاصة بالمنتجعات السياحية و الفنادق، التي برمجتها الدولة ضمن أولوياتها من أجل إنعاش اقتصادها وزيادة إيراداتها ، لكن في واقع الحال مازال هذا القطاع يتخبط في العديد من المشاكل ، التي تعرقل نموه لعل أبرزها المشاكل الإدارية و المالية، لكن هذه المشاكل يمكن تجاوزها إذا كانت هناك رؤية استراتيجية استثمارية محددة من طرف صناع القرار في الجزائر ، و إرادة قوية لترقية هذا النوع من المجالات الذي أصبح محور العملية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياحة ، السياحة الداخلية، واقع الاستثمارات السياحية.

المقدمة:

تعد السياحة محورا استراتيجيا في تحقيق التنمية الشاملة ، فهي قطاع فعال يعمل على تنشيط قطاعات عديدة لاسيما قطاع الصناعات التقليدية و الحرف ، مما يؤدي إلى تطوير المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي تعمل على القضاء على البطالة و تساهم في تحصيل إيرادات مالية سواء كانت بالعملة المحلية أو العملة الصعبة.

و نظرا لمردودية القطاع السياحي و اثره على الناتج المحلي الخام (الاقتصاد بصفة عامة)، قامت الجزائر في إطار دعم القطاع السياحي بتشييد العديد من المرافق الجديدة ، حيث تم برمجة 1674 مشروع جديد للنهوض بالسياحة في الجزائر منها 584 مشروع فندقي قيد الإنجاز وبطاقة استيعاب تصل إلى 70.000 ألف سرير. وستعمل هذه المنشآت

القاعدية الجديدة على تدعيم وتنمية السياحة بما يسمح أن تكون الجزائر وجهة سياحية جديدة خصوصا في ظل الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها واستقرار الأوضاع الأمنية وكذا توفر الشبكات الحيوية (الغاز والمياه والإنارة).

وللإشارة فالاستثمار السياحي هو بمثابة العمود الفقري والركيزة لنمو الاقتصاد ، والجزائر ومن خلال عدة خطط واستراتيجيات سعت إلى تطوير وتنظيم الاستثمار وذلك بإصدار العديد من القوانين والأطر التشريعية ، وانتهاجها لسياسة اقتصادية تشجع الاستثمار في القطاع العام ، ولكن رغم كل تلك المقومات فإن الجزائر لم ترقى بعد إلى المستوى الذي يعول عليه في القطاع السياحي ،رغم امتلاكها للمناخ المتنوع والذي يسمح باستمرار السياحة فيها و انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع الاستثمارات السياحية الداخلية في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة فيمايلي:

- التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالسياحة و السياحة الداخلية.
- تشخيص واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر.
- اقتراح حلول كفيلة للنهوض و الرقي بالقطاع السياحي الداخلي في الجزائر.

محاور الدراسة:

تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور أساسية على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

المحور الثاني: واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر.

المحور الثالث: الأليات الكفيلة للنهوض بالاستثمار السياحي.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

تحظى السياحة بأهمية متميزة لما لها من أثار على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات والدول وتزايدت هذه الأهمية مع التطورات التي يشهدها العالم كالتقدم التكنولوجي والعولمة وتحرير التجارة الدولية خاصة تجارة الخدمات التي تعد السياحة من أبرزها.

أولا: مفهوم السياحة: توجد عدة تعاريف للسياحة نذكر أبرزها على النحو التالي:

تعرف المنظمة العالمية للسياحة (WTO) السياحة بأنها " نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز السنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل".[1]

كما عرف السياحة ايضا في المؤتمر الذي انعقد في كندا سنة 1991 " بأنها تلك الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى خارج بئيته المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن و أن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه.[2]

تعرف الأكاديمية الدولية للسياحة" بأنها عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فهي مجموع الأنشطة البشرية التي

[1] هاني نوال ، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية ، مجلة الباحث ، العدد 13، 2013، ص 73.

[2] محي محمد مسعد، افطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي، المكتب العربي الحديث، مصر ، ب ت ، ص 62

تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار".[3]

إن تعريف السياحة لا يكتمل إلا بتعريف السائح الذي يمثل محور هذا النشاط، وفي هذا السياق فقد عرفته لجنة الخبراء الاقتصاديين التابعة لعصبة الأمم سنة 1973 بأنه " أي شخص يسافر لفترة من 24 ساعة أو أكثر غير تلك التي يقيم فيها بصفة دائمة.

ووصل مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين إلى تعريف شامل حيث يعتبر السائح " أي شخص يزور مكان غير موطنه الأصلي لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه.

نستنتج من التعريفات السابقة ما يلي:

-تهتم السياحة بالجوانب النفسية والاجتماعية للفرد وما تقدمه من راحة وترويح عن النفس؛

-تتضمن السياحة تنقل الفرد من الوسط الذي يقيم فيه لفترة معينة؛

-الهدف من السياحة هو المتعة دون وجود هدف للكسب المادي؛

-السائح هو آل شخص يغادر مكان إقامته ويرتحل إلى أمكان أخرى تحقق له إشباعا نفسيا ومتعه.

وتعرف تنافسية قطاع السياحة على أنها قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدول في هذا القطاع . والقطاع التنافسي هو القطاع الذي تكون مؤسساته قادرة على التصدي للمنافسة سواء الداخلية أو الأجنبية الخارجية من خلال المحافظة على حصتها من السوق والعمل على تنميتها باستمرار وتحقيق الأرباح.

ويتم معرفة تنافسية وتحليل التنافسية على مستوى القطاع بمقارنته بالقطاعات المنافسة في البلدان الأخرى، فتنافسية القطاع يمكن أن تقاس بنمو الحصة السوقية له ومقارنتها بباقي القطاعات المنافسة الأخرى، ويكون القطاع تنافسيا إذا حقق عوائد عالية أعلى من المتوسط مع وجود منافسة حرة من قبل الموردين الأجانب، وهناك تعريف أخر لتنافسية القطاع هو أن تكون إنتاجية عناصره أآبر من إنتاجية عناصر منافسيه، إلى جانب تحقيق التفوق من خلال ارتفاع نصيبه من إجمالي الصادرات العالمية[4].

السياحة الداخلية :تمثل السياحة الداخلية انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم و هنا ينتقل السائح من مكاف إقامته ليزور مكاف آخر داخل حدود الدولة التي يقيم فيهاو أن يقضي ليلة على الأقل في المكان المزار ليس بغرض العمل و لكن بغرض الترفيه و الاستجمام أو لأسباب دينية أو حضور مؤتمر أو ندوة.

و ترجع أهمية السياحة الداخلية في أنها تزيد من وحدة المجتمع و التضامن الاجتماعي و التمسك بالقيم السائدة مما يخلق شعور بالقومية و الانتماء و الهدف من هذا النوع أنو مصدر لا ينضب للدخل القومي حيث يساعد ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة و ذلك من خلال التوزيع الأمثل للدخل القومي بالإضافة إلى تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة داخل البلاد و يعد هذا النوع من السياحة ركيزة مهمة تعتمد عليها السياحة الخارجية حيث أن تنشيطها يشجع على استكمال و تحسين المرافق السياحية المتعددة.[5]

---

[3]نعيم الظاهر و سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة، ط2 ، الأردن، ، 2007 ، ص29

[4]هاني نوال ، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 73، 74.

[5]حميدة بوعمومة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة " دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير جامعة سطيف ، الجزائر ، 2012/2011، ص 28.

ثانيا : الإطار القانوني للسياحة

ظل القطاع السياحي يفتقر إلى جهاز تشريعي وتنظيمي منذ الاستقلال إلى نهاية التسعينات حيث لم يصدر بشأنه سوى الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 26 مارس 1966، و مواقع التوسع السياحي والقانون رقم 90-05 المؤرخ في 19 فيفري ، 1990المتعلق بالوكالات السياحة والأسفار إضافة إلى بعض المراسيم التنفيذية ذات الطابع التقني تتعلق أساسا بمعايير تصنيف المؤسسات الفندقية وتنظيم المخيمات والتي لم تكن لها أية مرجعية قانونية.

لقد تم سنة 1999 تحيين هذين القانونين قصد جعلهما يتلاءمان مع التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، كما تم استكمالهما بثلاثة قوانين أساسية أخرى تتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والقواعد المسيرة للفندقة واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية .[6]

الجدول رقم : التوزيع حسب الطابع القانوني

قطاع	سنة 2013		سنة 2014	
	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة
عمومي	65	18613	65	18613
خاص	1062	74313	1059	74744
الجماعات المحلية	42	2006	54	3134
مختلطة	07	3872	07	3114
المجموع	1176	98804	1185	99605

المصدر: دليل إحصائيات السياحة لسنة 2014، وزارة السياحة الجزائرية، ص8.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد المؤسسات الفندقية العمومية و الخاصة لم تشهدا اي زيادة سنة 2014، بل احتفظوا بنفس العدد المقدر بـ 65 و 07 مؤسسة فندقية على التوالي ، ذلك حسب إحصائيات السياحة لسنة 2014، أما فيما يخص عدد المؤسسات الفندقية الخاصة و تلك التي تمتلكها الجماعات الإقليمية، فإنها في تراجع مستمر و هذا راجع إلى سياسة التقشف الذي طال القطاع السياحي و تجميد أغلب المشروعات المتمثلة في بناء المؤسسات الفندقية عبر كافة التراب الوطني. و لغرض توضيح عدد الفنادق الموجودة بالضبط سواء في المناطق الساحلية الصحراوية أو الحومية ...إلخ) نتطرق إلى الجدول التالي:

الجدول رقم : وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية نهاية 2014

الطابع	سنة 2013		سنة 2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
حضري	798	55988	872	61012
ساحل	219	29886	209	27962
صحراوي	94	6058	60	4547
حموي	46	5467	26	4259
مناخي	19	1405	18	1825
المجموع	1176	98804	1185	99605

المصدر: دليل إحصائيات السياحة لسنة 2014، وزارة السياحة الجزائرية، ص 8.

[6] القانون رقم 90-05 المؤرخ في19 فيفري ، 1990المتعلق بالوكالات السياحة والأسفار.

من خلال تأملنا للمعطيات الواردة أعلاه، نستنتج أن وضعية الحظيرة الفندقية الداخلية انخفضت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، خاصة الحظيرة الفندقية الساحلية، الصحراوية و الحموية و ذلك بسبب انخفاض التمويلات المالية الممنوحة للقطاع السياحي في الجزائر ، إلى جانب قلة المناقصات الدولية لبناء المنتجعات و المركبات السياحية في الجزائر. كل هذه العوامل أثرت سلبا على القطاع الفندقي الجزائري.

الشكل رقم: وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية نهاية 2014

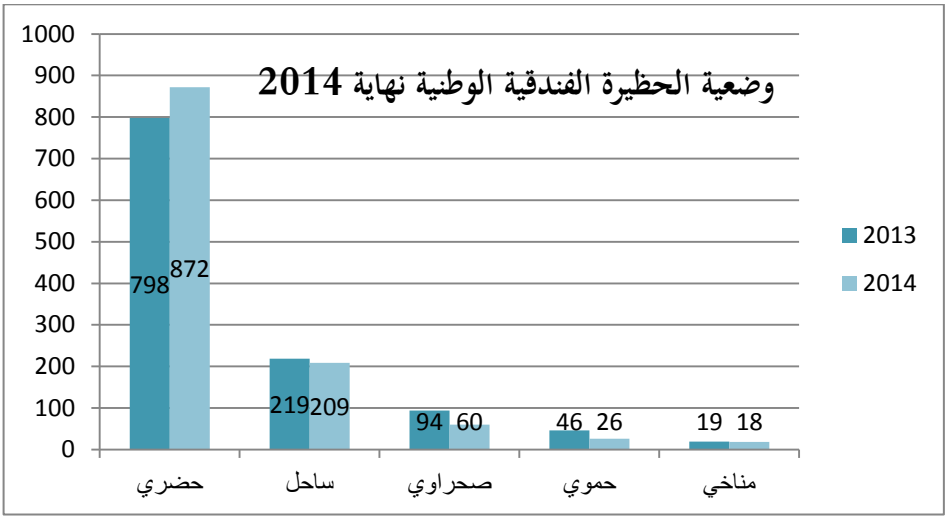

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

أنواع السياحة الداخلية:

يعتبر التصنيف الطبيعي أحد أهم الأسس التي على ضوئها يتم تحديد أشكال وأنواع السياحة، ووفق لهذا المعيار يمكن أن نجد الأنواع السياحية التالية:

السياحة الساحلية في الجزائر:

ويقصد بالسياحة الساحلية هي تلك السياحة التي تنشأ وتقام على سواحل المدن، فهي تقام من طرف الأفراد على امتداد شواطئ البحار والمحيطات، وتحظى باهتمام الأفراد من أجل الاستجمام أو لأغراض علاجية وذلك عن طريق السباحة أو الاستلقاء على الرمال[7].

الجدول رقم: موسم الاصطياف من سنة 2013-2014

	موسم الاصطياف لسنة 2013	موسم الاصطياف لسنة 2014
العدد الإجمالي للشواطئ	576	576
عدد الشواطئ المرخصة للسباحة	370	381
عدد الشواطئ الغير مرخصة للسباحة	206	194
التردد على الشواطئ	76.740.701	107.987.394
إيرادات الامتيازات الخاصة بالشواطئ	87.405.960	76.564.866

المصدر: دليل إحصائيات السياحة لسنة 2014، وزارة السياحة الجزائرية، ص 13.

[7] مداح عبد الباسط، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خارج قطاع المحروقات ، مؤتمر الملتقى الوطني السابع حول مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر في البويرة يومي يومي 9 و 10 جانفي 2017، ص 2.

تشهد السياحة الساحلية في الجزائر توافد العديد من السائحين المقيمين في المناطق الجزائرية (المحليين)، نظرا لما تزخر بها الجزائر من شريط ساحلي على مد 1200 كلم^2، و محاذ للبحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن الشواطئ الخلابة التي تجلب انظار الزائرين لها، هذه المقومات الطبيعية الجذابة جعلت أغلب السائحين يتوافدون إليها و بكثرة خاصة في سنة 2014، اين سجلت المناطق الساحلية زيادة تقدر بـ 23,54% مقارنة بسنة 2013، و يعود ذلك إلى سياسة الدولة في الترويج للسياحة الساحلية الداخلية و نمو الفكر السياحي بجمال لدى المقيمين المحليين و سحر مدننا الساحلية. في حين أن إيرادات الامتيازات الخاصة بالشواطئ تراجعت بـ 12,40%، و هذا بسبب الإهمال الذي طال شواطئنا و انعدام مقومات النظافة ، إلى جانب ارتفاع تكاليف الاصطياف في المدن الساحلية الجزائرية، الأمر الذي جعل بعض السياح من العزوف و التوجه إلى مقاصد سياحية اخرى و بأقل تكلفة.

السياحة الصحراوية في الجزائر:

هي نوع من أنواع السياحة الطبيعية، مجالها الصحراء، بما فيها من مظاهرها طبيعية تتمثل بتجمعات الكثبان الرملية (الرق، العرق، السرير)، و الجبال الجرداء و الأودية الجافة و الواحات الطبيعية، و من مظاهر بشرية تتمثل في أسلوب حياة و ثقافة الشعوب الصحراوية المتناغمة و المنسجمة تماما مع طبيعة الصحراء لتشكل في تفاعلها الطبيعي والبشري هذا نمطا غريبا من أنماط الحياة المألوفة في المدن و الأرياف.[8]

الجدول رقم: وضعية السياحة الصحراوية في الجزائر

الفترة	المقيمين	الأجانب	المجموع
سنة 2013	120095	6618	126713
نهاية نوفمبر 2014	224730	21508	246238

المصدر: دليل إحصائيات السياحة لسنة 2014، وزارة السياحة الجزائرية، ص 15.

الشكل رقم: السياحة الصحراوية في الجزائر

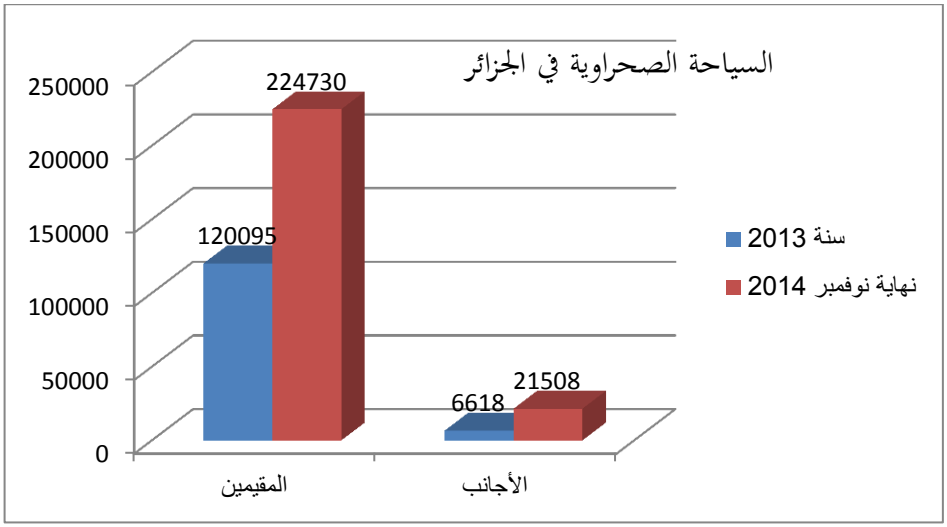

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

[8] خليف مصطفى غرايبة، السياحة الصحراوية في الوطن العربي، جامعة بلقاء التطبيقية، الأردن ، 2009 ،ص08

من معطيات الجدول السابق نستنتج أن السياحة الصحراوية في الجزائر عرفت تزايد ملحوظا سنة 2014 ،إذ قدر عدد السياح في هذه السنة بـ 246223 سائح من بينهم 224730 سائح داخلي أي مقيم بالجزائر و 21508 سائح اجنبي مقارنة بسنة 2013 ، أي ضعفي العدد سنة 2014، و ترجع أسباب ارتفاع السياحة الصحراوية في الجزائر إلى عدة اسباب نذكر أبرزها في سياسية الدولة الرامية إلى ترقية الاستثمار السياحي الداخلي، فقد شهد الجنوب الجزائري إنجاز العديد من المنتجعات السياحية و المراكب و الفنادق الفخمة لاستقبال السائحين، كما عملت الدولة في السنوات الأخيرة على ترقية المنتجات الصناعات التقليدية في المنطقة. ناهيك عن الجانب الترويجي للسياحة الصحراوية من خلال وسائل السمعي البصري ، كل هذه العوامل ساهمت في تنشيط السياحة الصحراوية في الجنوب ، لكنها في الواقع لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

السياحة الحموية :وهي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند الأفراد، وتسمى بالسياحة الحموية لكونها تقام أساسا على مستوى الحمامات والمنابع المعدنية، حيث تعتبر كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب، وتمارس السياحة الحموية بغرض الشفاء التام من بعض الأمراض، التخفيف من الآلام والأوجاع.

الشكل رقم: جدول تلخيصي للسياحة الحموية نهاية 2014

	العدد		المؤسسات الناشطة				مشاريع في طور الإنجاز	مشاريع متوقفة
	المنابع الحموية	منح استغلال المياه الحموية	مركب حموي		مركز العلاج بمياه البحر			
			عمومية	خاصة	عمومية	خاصة		
سنة 2014	202	50	8	7	1	1	20	11
سنة 2013	202	47	8	7	1	1	15	14
تطور	0	3	0	0	0	0	5	-3

المصدر: دليل إحصائيات السياحة لسنة 2014، وزارة السياحة الجزائرية، ص 29.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السياحة الحموية في الجزائر غير نشطة و تساهم بنسبة ضئيلة جدا في السياحة الجزائرية، لآن الإمكانات المتوفرة لا ترقى إلى خدمة أعداد السياح المتوافدين على البلاد، ما يحتم استقبال أعداد محتشمة من السياح مقارنة مع الدول المجاورة، حيث وصل عدد السياح الأجانب المتوافدين على تونس والمغرب خلال موسم 2014 أكبر من 16 مليون سائح .كما أنه ليس للجزائر ممثل للسياحة في الخارج للتعريف بمقصد الجزائر و الترويج له.

السياحة المناخية والجبلية :يستفاد من السياحة المناخية في بعض الأحيان العلاج عن طريق المناخ، وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال، والبعض الآخر قرب البحار، ونوع آخر في الصحراء، أما السياحة الجبلية فعادة ما يكون لها فصل واحد إلا في بعض الجبال التي تكون لها فصل سياحي شتوي من أجل التزلج على الثلج وفصل صيفي للتدفئة[9].

[9] مداح عبد الباسط، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خارج قطاع المحروقات، مرجع سبق ذكره ، ص 02.

المحور الثاني: واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر

شهد القطاع السياحي في السنوات الأخيرة زيادة معتبرة

و هذا ما سنحاول رصده في هذا المحور حول واقع التدفقات الاستثمارية المنجزة في الجزائر من خلال الجدول المبين أسفله.

أولا: تعريف الاستثمار السياحي:

يعني توظيف الأموال أو استثمارها في المجالات أو الفرص الاستثمارية ، التي يعتقد أن المستثمر أن فيها فرصا ذات جدوى تحقق أفضل عائد في أقل مستوى من المخاطر، وإن أحد مجالات الاستثمار هو الاستثمار السياحي، ويقصد بهذا النوع بأن الاستثمار أن يوجه المستثمر أي كان عربيا أو أجنبيا جزء او كل من أمواله التي بحوزته في الفرص هو السياحية .[10]

كما يعرف الاستثمار السياحي على أنه" استغلال للموارد الطبيعية من مواقع مميزة ومناخ وإمكانيات مختلفة وخدمات مميزة لكل زائر أو سائح، وجعل هذه المواقع نقاط جذب وتأمين كافة المستلزمات لذلك بما فيها الترويج والإعلام لتأمين استدامة هذه المواقع واستمرار الحفاظ على أهميتها وتطويرها باستمرار.[11]

ثانيا : أهداف الاستثمار السياحي :

نلخص أبرز أهداف الاستثمار السياحي في الشكل التالي:

الشكل رقم: أهداف الاستثمار السياحي

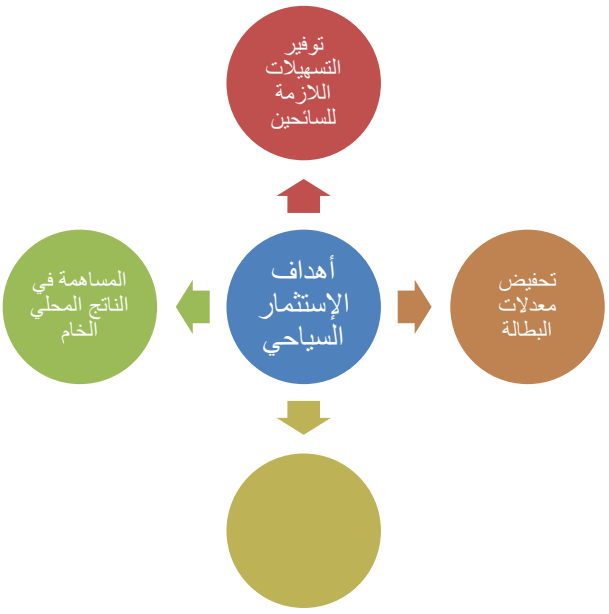

المصدر: يحي سعيدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 36، 2013، ص ص 99، 100.

[10] فطيمة الزهرة عيسات، التحديات والمعوقات الإدارية المؤثرة في الاستثمارات السياحية في الجزائر وكيفية معالجتها، مؤتمر الملتقى الوطني السابع حول مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر في البويرة يومي يومي 9 و 10 جانفي 2017، ص 4.

[11] مازن سمان، الاستثمار السياحي وأثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2009، ص 17.

ثالثا: دراسة تحليلية لأهم الاستثمارات السياحية الداخلية المنجزة إلى غاية سنة 2014

سنحاول في هذا الجزء تقييم أهم الاستثمارات السياحية التي تم إنجازها في الجزائر من سنة 3013 إلى غاية سنة 2014 ، و ذلك بناء على دليل الإحصائيات الرسمية الصارة عن وزارة السياحة لسنة 2014 ، على النحو التالي:

الجدول رقم : الاستثمارات السياحية في الجزائر إلى غاية 2014

	سنة 2013				سنة 2014			
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للتكلفة 10^9 دج	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للتكلفة 10^9 دج
مشروع في طور الإنجاز	377	51570	28083	**173.893**	385	54884	25526	**190.344**
مشاريع متوقفة	129	14017	6850	**23.58**	104	9123	3797	**27.70**
مشاريع غير منطلقة	219	17263	8093	**65.42**	296	33850	13006	**93.84**
مشاريع تم إنجازها	21	1793	576	**2.56**	76	6377	2971	**30.38**
المجموع	746	84643	43602	**265.451**	861	104244	45300	**342.26**

المصدر: دليل إحصائيات السياحة لسنة 2014، وزارة السياحة الجزائرية، ص 27.

الشكل رقم: الاستثمارات السياحية في الجزائر إلى غاية 2014

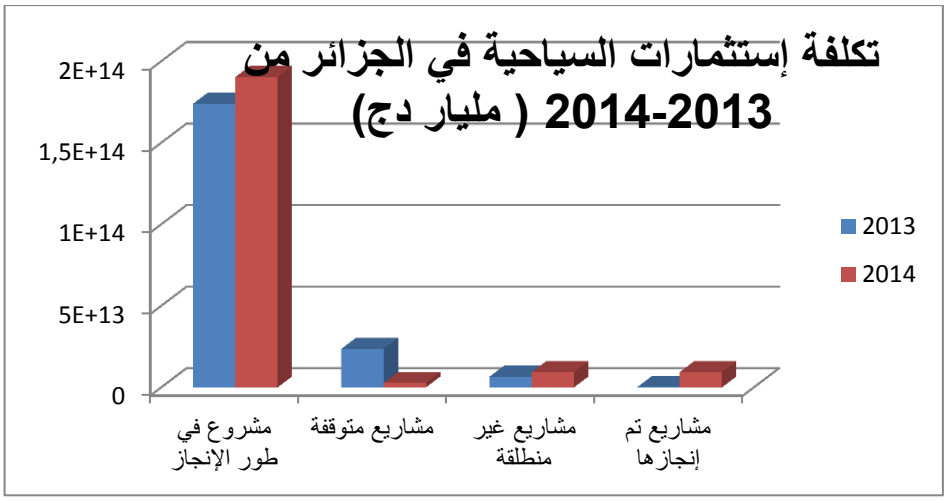

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه فيما يخص الاستثمارات في طور الإنجاز أنها عرفت تزايدا ملحوظا سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، و هذا راجع إلى زيادة إقبال المتعاملين الاقتصاديين على إنجاز مشاريع كبرى في القطاع السياحي و يأتي هذا من خلال سعي الدولة الجزائرية إلى عصرنة و تهيئة هذا القطاع الفعال ، الذي أصبح يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الخام للدولة، أما فيما يخص المشاريع المتوقفة فنلاحظ أنها زادت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 و هذا مؤشر سلبي ،و يدل على سياسة التقشف أو ترشيد النفقات التي أعلنتها الحكومة الجزائرية سابقا بسبب انخفاض أسعار البترول في الآونة الأخيرة، خاصة مطلع السداسي الأول من سنة 2014 و استمرار انخفاضه

على طول السنة ، هذا السبب أدى إلى نقص الأظرفة المالية الممنوحة للقطاع السياحي في الجزائر ، كما أدى كذلك إلى توقيف بعض المشاريع السياحية ،و هذا ما توضحه معطيات الجدول السابق وفق الدليل الإحصائي الصادر عن وزارة السياحة الجزائر إلى غاية سنة 2014.

أما المشاريع المنجزة فشهدت ارتفاع محسوس سنة 2014 بـ 3038 مليار دج مقارنة بسنة 2013 و المقدرة بـ 256 مليار دج، أي بنسبة زيادة تقدر حوالي بـ 11%، و يفسر ذلك إلى تزايد استثمارات الخواص في القطاع السياحي بسبب مرونة قانون الاستثمار الجزائري و منحهم العديد من الامتيازات الجبائية سواء للخواص المحليين أم الأجنبيين.

المحور الثالث : المعوقات و الأليات الكفيلة للنهوض بالاستثمارات السياحية في الجزائر

سنتطرق في هذا المحور إلى كل من المعيقات التي توثر سلبا على القطاع السياحي في الجزائر ، كما سنتناول في المقابل مجموعة من المخططات أو الاستراتيجيات للنهوض بالقطاع السياحي أو بالأحرى السياحة الداخلية أولا.

أولا: معوقات الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار السياحي في الجزائر جزء لا يتجزأ من الاستثمار العام ، فكل العراقيل التي تقف أمام الاستثمار بصفة عامة تقف كذلك أمام الاستثمارات السياحية ، سواء كانت هذه الاستثمارات السياحية محلية أو أجنبية ، وبالتالي سوف نتطرق إلى أهم العراقيل التي تقف أمام الاستثمار السياحي في الجزائر عنصر بعنصر كالتالي:

- ✓ **العقار السياحي:**

و تتمثل أبرز مشاكل العقار السياحي هي:

- تأخر الحصول على عقود الملكية.
- الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي.
- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي.
- عدم استكمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنتهي فيما يخص مراحل الانجاز والتمويل.
- عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي.
- قلة الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتجهيزها بالمرافق الأساسية.
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية في هذه المناطق.
- تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المواقع السياحية .[12]
- تدهور الموارد الطبيعية من خلال نهب الرمال وغياب قواعد العمران ، مما أدى إلى تغيير الموارد عن طبيعتها السياحية.
- تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات العقارية ، وذلك بالأراضي الواقعة بالمناطق التوسع السياحي.
- صعوبة الحصول على الأراضي بسبب عدم تهيئتها و تحضيرها على مستوى مناطق التوسع السياحي ، و ارتفاع تكاليف الاستثمار.
- أدى إلى ارتفاع تكاليف إنجاز نقص التموين بمواد البناء و التجهيزات و ارتفاع أسعارها ، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنجاز المشاريع.[13]

[12]Ministère du Tourisme : Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme à fin 2004, juin 2005

[13]خالد مقابلة، علاء السرابي: التسويق السياحي الحديث، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، بتصرف.

- ✓ **العوائق الإدارية و القانونية : و تتمثل في كل من**
  - كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية.
  - الفساد الإداري وغياب الشفافية.
  - تدهور الاستقرار السياسي بسبب التهديدات الأمنية المحيطة بالجزائر.
  - غياب التكتلات السياحية المغربية والعربية.
- ✓ **العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي: و تتمثل في كل من**

– صعوبة الحصول على تمويل الاستثمارات السياحية راجعا أساسا إلى غياب المؤسسات المالية و البنكية المتخصصة في تمويل الاستثمار السياحي.[14]

– ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية.[15]

– ضعف سياسة تسويق المنتجات السياحية، و غياب الأسواق الاستراتيجية.

–ضعف الاستثمارات السياحية وعدم وجود تسهيلات مالية وجبائية كافية ومحفزة من شانها خلق محيط مشجع على استقطابها.[16]

- ✓ **العوائق الثقافية:** هناك مجموعة من الأسباب تسببت إنتاج ثقافة وطنية سلبية بالنسبة لممارسة الأنشطة السياحية في الجزائر ومن أهمها ما يلي:

– عدم التعامل بالصدق والأدب والترحاب مع السياح، و تفشي المظاهر المسيئة ثقافيا وعقائديا.

– غياب دور المجتمع المدني كالجمعيات والمنظمات السياحية في لعب دورها في نشر الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري وتعريفه بالمناطق والمواقع السياحية في بلاده.[17]

– غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة باعتبارها صاحبة الاختصاص في القطاع السياحي ، سواء كان ذلك على مستوى الجماعات الإقليمية أو الهيئات الجهوية .

– عدم التركيز على وضع خطة عمل مشتركة بين الأجهزة الخاصة بنشر الثقافة السياحية والأجهزة الأخرى المعينة لها من وسائل الإعلام المختلفة ، سواء المسموعة أو المرئية أو المكتوبة.

– غياب التنسيق بين القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي تتداخل أعمالها مع النشاط السياحي.[18]

- ✓ **العوائق البيئية:** و تتمثل في:

–التلوث الحضري، و التلوث الصناعي.[19]

---

[14]صديقي سعاد ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري – قسنطينة ، 2006.

[15]قويدر لويزة، السياحة من منظور اقتصادي و سبل ترقيتها في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2002.

[16] كواش خالد: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2004.

[17]حراث فتيحة : الثنائية الثقافية عبر ممارسة السياحة – رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاجتماعية، 2001.

[18]مثنى طه الحوري و إسماعيل محمد علي الدباغ ، مبادئ السفر و السياحة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق ، الأردن ، 2001

[19]عويـنان عبد القادر، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد ، دحلب، البليدة، 2008 .

-تزايد حجم الضوضاء واتساع مداها نتيجة كثرة الرحلات الجوية ، وتعدد الحافلات الناقلة للمسافرين.
-تناقص المساحات والفضاءات الخضراء.
-الاعتداء الدائم على الطبيعة بحرق الغابات ، الأمر الذي جعل الجزائر تفقد نسبة معتبرة من غابات خلال السنوات السابقة.[20]

✓ **العوائق الأمنية**: و جلها ترتكز على :

- المحافظة على أمن وسلامة المجموعات السياحية والأثرية والفنادق من خلال الوظائف الثابتة والدوريات الراجلة
- مراقبة أداء الفعاليات السياحية ومدة مطابقتها للتشريعات والأنظمة المعمول بها حسب القانون.
- التنسيق مع وزارة السياحة والآثار ومع القائمين على إدارة فعاليات القطاع السياحي.
- تلقي الشكاوي والملاحظات سواء من السياح أو من العاملين بالقطاع السياحي ، والتعامل معها بالتنسيق مع المعنيين وفقا للتشريعات.[21]

ثانيا: الاستراتيجية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 (SDAT)

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة العمرانية في آفاق سنة 2030 ، هو نتيجة مرحلة طويلة من البحوث والتحقيقات والتقارير والخبرات والاستثمارات التي توضح إرادة الدولة لتطوير الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية للجزائر، ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية لتلتحق برتبة الامتياز في ناحية البحر الأبيض المتوسط في إطار التطوير المستمر.

إن هذا المخطط يبين إرادة السلطات العمومية ونظرتها لتنمية السياحة قصد جعل الجزائر بلدا مستقبلا للسياح، حيث يوضح كيف تضمن الدولة التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والاستدامة البيئية على مستوى البلد بأكمله، فالمخطط يحدد المعالم السياحية الكبرى لترسيخ مفهوم جديد ومقاربة خاصة للسياحة محركا للتنمية المستدامة ودعم للنمو الاقتصادي ومصدرا لخلق الثروة و إنشاء مناصب شغل، إضافة إلى توظيف كامل القدرات والمزايا لجعل الجزائر مقصد ووجهة سياحية متميزة في غضون 2030.

ثالثا: الديناميكيات الخمس للمخطط الإداري للتهيئة السياحية 2030.

يعتمد المخطط الإداري للتهيئة السياحية على ركائز محورية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق القفزة السياحية المنتظرة من خلال خمسة ديناميكيات فعالة والتي تشكل سبيلا لإنعاش سريع ومستدام للسياحة الوطنية من خلال برنامج حكومي معتمد ويتعلق الأمر بـ :

-تثمين الوجهة السياحية الجزائرية :بغية خلق وجهة سياحية ذات امتياز وتنافسية على الصعيد الدولي وبمعايير تستجيب للطلب الداخلي، وذات مرد ودية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

-إنشاء أقطاب سياحية ذات امتياز وبناء قرى سياحية ذات امتياز :سعيا لخلق وجهة سياحية ذات امتياز في حوض البحر الأبيض المتوسط، اعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على الشراكة والاستثمارات الأجنبية لتطوير

---

[20] سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2006.

[21] تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي حول السياحة، "مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية" ، الدورة 16 ، الجزائر نوفمبر 2000.

أقطاب سياحية بمعايير تستجيب للطلب المحلي والعالمي، وكذا ذات جودة عالية تسمح بتطوير القدرة التمويلية للسياحة للاقتصاد الوطني وجعل الجزائر وجهة سياحية عالمية.

وأهم القرى السياحية ذات الامتياز وكذا الحدائق الإيكولوجية السياحية التي اقترحتها مؤسسات استثمارية أجنبية والتي وافقت عليها وزارة السياحة.

حيث تسمح المشاريع السياحية المقترحة بضمان الامتياز لصورة الجزائر السياحية الجديدة من خلال تطوير أنواع سياحية جديدة على غرار سياحة الأعمال، سياحة التسوق، سياحة الصحية... بالاعتماد على الامتيازات العديدة التي يستفيد منها المستثمرين والتي وضحها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال مخطط التمويل السياحي.

–تطبيق مخطط الجودة السياحية :بغية ضمان امتياز العرض السياحي الوطني بإدماج التكوين من خلال رفع مستوى الاحترافية، التربية، الانفتاح واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتموقع حول منتجات جديدة تتماشى والتوجهات الجديدة للطلب الوطني العالمي. ويهدف مخطط جودة/سياحة (**PQT**) إلى تحسين نوعية العرض السياحي والمرافقة في عمليات العصرنة والتوسيع والاستفادة من أدوات الدعم الموجهة للتنمية وتأمين أفضل تسويق للمنتج السياحي.

–تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص :تتطلب السياحة تضافر الجهود والأعمال ما بين العديد من القطاعات الحيوية، وتجنيد مجمل الشركاء العموميين والخواص بغية خلق وجهة سياحية ذات علامة امتياز في السوق الدولية.

–وضع مخطط تمويل سياحي :يهدف لدعم النشاطات السياحية ومرافقة مشاريع المتعاملين والمستثمرين المحليين والأجانب، يعمل على مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع من خلال تخفيف إجراءات منح القروض البنكية وتمديد فترة القروض، ويهدف لحماية ومرافقة المؤسسات السياحية والسهر على تجنب توقف المشاريع السياحية وكذا توفير الأمان للمستثمرين الأجانب وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي[22].

الخاتمة:

لقد حاولنا في هذه الدراسة قدر الإمكان إبراز مفهوم السياحة الداخلية و كذا واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر و ذلك على ضوء الإحصائيات الصادرة عن وزارة السياحة الجزائرية لسنتي 2013 و 2014 و دورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي .وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تساهم السياحة الداخلية في زيادة إيرادات العملة الوطنية ، و هذه الزيادة ستسمح لها بتمويل مشاريعها المتوقفة، خاصة و أن الجزائر تعيش ازمة مالية في الآونة الأخيرة.
- ساهمت المشاكل البيروقراطية خاصة في تعطيل الاستثمار ات السياحية عبر كافة التراب الوطني.
- ضعف حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي في الجزائر خلال فترة الدراسة يعود إلى نقص التمويلات المادية و المالية .
- رغم مرونة قانون الاستثمار الجزائري من جهة و منح العديد من الامتيازات الجبائية للمستثمرين في القطاع السياحي، إلا ان هذا القطاع يبقى بعيدا عن التطلعات و الأهداف المسطرة له.

[22] عزوزي خديجة، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع وتدابير الترقية، مؤتمر الملتقى الوطني السابع حول مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر في البويرة يومي يومي 9 و 10 جانفي 2017، ص ص 12، 13.

- غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة باعتبارها صاحبة الاختصاص في القطاع السياحي ، سواء كان ذلك على مستوى الجماعات الإقليمية أو الهيئات الجهوية

التوصيات:

- إعادة النظر في تكاليف الاستثمارات السياحية الداخلية .
- دراسة ملفات الاستثمار التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، في إطار القانون المتعلق بترقية الاستثمار.
- ضرورة قيام المؤسسات السياحية بنشر وإيصال أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات التسويقية إلى عامليها حتى يصبحوا قادرين على بيع الخدمات السياحية من خلال عملية الترويج الإعلامي والدعائي.
- على المؤسسة السياحية ترسيخ فلسفة ثقافة الخدمة لدى العاملين من خلال ثقافتها التي تؤمن بها ولا يجوز التفريط فيها بأي شكل من الأشكال.
- جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السياحة بمختلف الوسائل المتبعة سواء بخصوصة التسيير أو الشراكة أو الاقتناء المباشر.
- تسهيل إجراءات دخول السياح الأجانب إلى الجزائر ، من خلال تفعيل العلاقات الخارجية مع دول العالم المختلفة
- تشييد الفنادق في المناطق الجبلية و الصحراوية لاستضافة السياح ، مع توفير حسن الضيافة وجودة الخدمات المقدمة
- الاهتمام بالصناعة التقليدية أو كل ما هو تقليدي ، حيث أن السائح الأجنبي يتوق لمعرفة عادات و تقاليد البلد المضيف ، و الجزائر تزخر بعادات و تقاليد كثيرة و متنوعة ، فلا بد من الاهتمام بها و تثمينها و جعلها تساهم في ترقية السياحة الجزائرية.
- التعاون و التنسيق بين وزارة السياحة و مختلف المتعاملين لتخصيص عمال نظافة، ووضع موازنة خاصة للنظافة و الخدمات الصحية، و العمل على توعية المواطنين للسهر على نظافة المناطق السياحية.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. خالد مقابلة، علاء السرابي: التسويق السياحي الحديث، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، بتصرف

2.محي محمد مسعد، افطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي، المكتب العربي الحديث، مصر ، ب ت .

3.مثنى طه الحوري و إسماعيل محمد علي الدباغ ، مبادئ السفر و السياحة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق ، الأردن . 2001

4. نعيم الظاهر و سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة، ط2 ، الأردن، ، 2007 ، ص29

رسائل ماجستير و اطروحات دكتوراه:

1. عوينان عبد القادر، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد ، دحلب، البليدة، 2008.

2. كواش خالد: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2004.

3. سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2006.

4.حميدة بوعمومة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة " دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2012/2011، ص 28.

5. خليف مصطفى غرايبة، السياحة الصحراوية في الوطن العربي، جامعة بلقاء التطبيقية، الأردن ، 2009 ،ص08

مازن سمان، الاستثمار السياحي وأثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2009، ص 17.

6. صديقي سعاد ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري – قسنطينة ، 2006.

7.قويدر لويزة، السياحة من منظور اقتصادي و سبل ترقيتها في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2002.

8. حراث فتيحة : الثنائية الثقافية عبر ممارسة السياحة – رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاجتماعية 2001.

القوانين:

1.القانون رقم 90-05 المؤرخ في19 فيفري ، 1990المتعلق بالوكالات السياحة والأسفار.

المجلات:

1.هاني نوال ، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية ، مجلة الباحث ، العدد 13، 2013، ص 73.

الملتقيات:

1.عزوزي خديجة، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع وتدابير الترقية، مؤتمر الملتقى الوطني السابع حول مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر في البويرة يومي يومي 9 و 10 جانفي 2017، ص ص 12، 13.

2.مداح عبد الباسط، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خارج قطاع المحروقات ، مؤتمر الملتقى الوطني السابع حول مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر في البويرة يومي يومي 9 و 10 جانفي 2017، ص 2.

التقارير:

1.تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي حول السياحة، "مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية" ، الدورة 16 الجزائر نوفمبر 2000.

الكتب باللغة الأجنبية:

1.Ministère du Tourisme : Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme à fin 2004, juin 2005

.